مقترحات لنظام ضريبي أكثر شمولية وفاعلية (٣)

ما الخطوات التي يجب أن تعمل بها مصلحة الضرائب لتحسين وتشجيع النشاط الاقتصادي؟

الأمناء كتب/ د.ناظم صالح إسماعيل:

بعد أن تحدثنا في الحلقة الثانية عن كيف يجب زيادة حجم الإيرادات وجعلها أكثر إنصافاً، وما آثر التغييرات الهيكلية على انخفاض الإيرادات الضريبية، وكيف يمكن رفع الإيرادات تدريجياً حتى استعادة مستوياتها؟ نتحدث عن أمور أخرى اليوم.

ما أهمية عمل الحوافز الضريبية؟

- يجب إقامة مناطق تجارة حرة ومراكز إنمائية وحواضن
- هذه أهمية مكافحة التهرب الضريبي والتهرب من دفع الضرائب
- على السلطات نشر المعلومات للجمهور حول النظام

المسائل المتعلقة بالإدارة الضريبية

هناك عدة مسائل يجب أن تعمل بها إدارة مصلحة الضرائب لتحسين وتشجيع الأنشطة الاقتصادية منها:

الحوافز الضريبية: يمكن أن تكون الحوافز الضريبية أداة مفيدة لتشجيع أنشطة اقتصادية محددة وتعزيز مناطق جغرافية متخلفة عن النمو؛ وقد استخدمت في كثير من الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع أن الرأي الرئيسي الحالي المرجّح هو أن البيئة الجيدة للأعمال التجارية ووجود المهارات والبنى التحتية أهم من تقديم تخفيضات ضريبية عند استهداف جذب الاستثمار.

مع أن الإعفاءات الضريبية قُدمت على نطاق واسع من منظور الصالح الاجتماعي، فإن غالبية الحوافز الضريبية الحالية تجاوزها الزمن، وتستخدم في كثير من الأحيان للسماح للمكلفين المتميزين بانتهاك روح القانون. ليس من المستغرب إذن أن النفقات الضريبية لا تُقاس جيداً ولا تُقيَّم. على المستوى المؤسساتي، فالممارسة الأفضل تتطلب أن يعامل الخفض الضريبي الممنوح لأهداف اقتصادية واجتماعية بنفس طريقة التعامل مع نفقات الموازنة والاعتمادات.

حوافز ضريبية محددة الاهداف: هناك ندرة في الحوافز التي تحقق أغراضاً اقتصادية واجتماعية نافعة، وهناك حاجة إلى تضمينها في النظام الاقتصادي مستقبلا، من أجل تحقيق أهداف وطنية مقبولة. وقد أصبح فرض ضرائب جديدة على أنشطة ضارة بالصحة أو خطيرة على البيئة أو كلتاهما (كالمحاجر ومصانع الأسمنت) مطلباً رائجاً اليوم لدى المنظمات والجمعيات البيئية. يمكن أيضاً تخصيص تلك العوائد الضريبية للقضايا [الصحية والبيئية] نفسها. ومع أنه غير مرغوب به بشكل عام، لأن ذلك التخصيص سيُقيّد مرونة الميزانية، فإن لديهم ميزة اليقظة الاجتماعية من أجل تحصيل فعال. على سبيل المثال، من شأن إنشاء صندوق خاص لتعزيز الموائل الطبيعية من خلال فرض ضرائب على المحاجر أن يزيد جهود جماعات حماية البيئة لضمان تطبيق القوانين تطبيقاً جيداً.

حين يكون الهدف على غرار تلك الحوافز هو خلق فرص عمل، لا بد من تطوير التدخلات وإدارتها كجزء من استراتيجية تصنيع مدروسة جيداً. ولتشجيع الإبداع، وتطوير المهارات، والاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، استخدمَت بعض الأسواق الصاعدة الأخرى بكثافة آليات من قَبيل الإعفاءات الضريبية للصناعات الناشئة، والدعم المالي لأقسام البحوث والتطوير، وإقامة مناطق تجارة حرة ومراكز إنمائية وحواضن (بما لذلك من آثار تكتلية وانخفاض ضريبي وخدمات عامة أكثر فعالية)، إضافة إلى دعم الروابط بين القطاع الخاص والجامعات؛ وعلى اليمن أن يحذو حذو تلك الأسواق في سعيه إلى اتخاذ مسار جديد في النمو مستقبلاً.

مكافحة التهرب الضريبي والتهرب من دفع الضرائب: هناك حاجة إلى توسيع الوعاء الضريبي (أي القاعدة الضريبية) بشكل كبير ليشمل الفئات الأغنى في المجتمع؛ أن الامتثال الضريبي منخفض للغاية في أوساط الأثرياء. بالتوازي مع ذلك لا بد من تواصل الجهود لتثقيف صغار دافعي الضرائب من أجل تعزيز درجات الامتثال.

إن تأمين الإيرادات الضريبية بشكل أكثر فعاليةً تنطوي على تعديلَ سلوك المُكلفين، وهذا يتطلّب جهوداً ذو ثلاثة أبعاد: توفير المعرفة والمعلومات، وتحقيق إصلاحات لتعزيز سيادة القانون، والأهم زيادة الثقة في الدولة، وهو ما يستدعي تقدماً في فعالية الدولة وفي إمكانية تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

هناك عدة أسباب لهذا الوضع الراهن. أولها أن انخفاض الضرائب يمثل انعكاساً للنظام الاقتصادي، أما العامل الثاني فهو ضعف تطبيق القوانين والأنظمة المرعية، نتيجة السلوك الريعي، والعامل الثالث هو أن محاولات تحديث النظام قد أعاقها السياسيون بصورة منهجية للدفاع عن مصالحهم على المدى القصير ومصالح شركائهم التجاريين.

رقمنة وتوسيع قاعدة البيانات: هناك حاجة ماسّة إلى تحديث مجمل أساليب التعامل مع الإدارة الضريبية يبدأ هذا بتوسيع نطاق تطبيق الرقم الضريبي ليشمل جميع سكان البلاد.

إذ إن الرقمنة تساعد في مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي وقاعدة المكلفين عبر إتاحة جمع بيانات دافعي الضرائب (المكلفين) من مجموعة متنوعة من المصادر. وتتيح بياناتُ الضريبة على القيمة المضافة -تحديداً- عند إضافتها إلى بيانات الجمارك وبيانات الشركات، وجودَ ثالوث من البيانات يسهم في تحقيق امتثال [ضريبي] أفضل.

يمكن للرقمنة أيضاً أن تكون مفيدة وفعّالة في تطبيق ضرائب الأملاك المبنية، من خلال استخدام الخرائط الإلكترونية التي تسهل التعرف على الأملاك غير المسجلة لتحديث بيانات المسح العقاري، ومن خلال تحليل بيانات المعاملات العقارية لتحديد القيمة العادلة للأملاك. وقد يتيح أيضاً استخدام البيانات الكبرى وخوارزميات البحث طرقاً أفضل في تعقب الشركات الوهمية المسجلة في ملاذات ضريبية في الخارج.

فرض قواعد ولوائح للعقوبات: يجب أن تفرض إدارة مصلحة الضرائب قواعد ولوائح عقوبات مناسبة على جميع مرتكبي الممارسات الضريبية غير المشروعة وعوامل تمكينها (التهرب الضريبي والتهرب من دفع الضرائب وغسيل الأموال) أو تغض الطرف عنها. ولكن في الوقت الراهن، ليست هناك «عصا» ملائمة في البنية القانونية. إذ إن المكلفين في حال تقاعسهم عن تسديد ضرائبهم فلن يكون هناك الكثير مما يمكن فعله لفرض ذلك عليهم. فيمكن لإجراءات الامتثال اللينة أن تكون أكثر فعالية حين تكون هناك «عصا»، من قبيل زيارات وُدّيّة يؤديها موظفو الضبط الضريبي، لمساعدة المكلفين على تجنب العقوبات.

علاوة على ذلك، ومن أجل فعالية الضوابط والموازين، على الإدارة الضريبية ألا تكون الخَصم والحَكَم في الوقت ذاته؛ فيكون لها الصلاحية وأحياناً الاستنسابية في تفصيل النصوص وتطبيقها ومراقبة الأداء في آن معاً، كما هو الحال اليوم. ولا بد مِن تطبيق العقوبات التأديبية بطرق أكثر مصداقية وفعالية على الموظفين والمراقبين الذين لا يتصرفون بشكل مهني. إذ يجب ترسيخ قواعد الحكم الرشيد في عملية تحصيل الضرائب المتوجبة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، ووجود مدونة سلوك واضحة تقوم على مبادئ أخلاقية (بما في ذلك تصريح الموظفين العموميين عن الذمة المالية)، وتعزيز مبدأ سيادة القانون ونظام عقوبات فعال.

غير أن الأهم من وجود «العصا» هو ذلك التحدي المتمثل في تقوية وتعزيز المواطَنة الضريبية. وللقيام بهذا، على السلطات العامة تغيير الواقع والتصورات حيال الإنصاف في عملية تحصيل الضرائب، إضافة إلى تمكين المواطنين الذين يدفعون الضرائب بوصفهم القلب النابض للعقد الاجتماعي الديمقراطي.

وفي إطار تلك الجهود، على السلطات نشر المعلومات للجمهور حول النظام الضريبي، وتبسيط اللوائح والإجراءات الضريبية، وتعزيز الشفافية والمساءلة حول الموازنة العامة.

الإعفاءات الضريبية

إعفاء عدد من السلع من الضريبة العامة على المبيعات المفروضة بموجب القانون, وعلى رأسها مدخلات الإنتاج للتصنيع الدوائي والمستلزمات الطبية (المواد الخام الرئيسية والمساعدة ومواد التعبئة والتغليف) لمصانع الأدوية ومصانع المستلزمات الطبية للنهوض باقتصاد البلد في مختلف قطاعات الاقتصاد ومنها الصناعة الوطنية الدوائية والإسهام في تطوير الخدمة العلاجية وتسهيل وصول الدواء إلى المستهلك بصورة عامة وخصوصا الأدوية المنقذة, وإنتاج أدوية ذات جودة عالية وفعالية آمنة وبأسعار عادلة تعزز وتواكب الرؤية الوطنية للقيادة العليا والحكومة التي تبنتها بشأن تطوير القطاع الصناعي الدوائي ضمن استراتيجية وطنية للصحة العامة.

*خبير اقتصادي.